منظمة الصحة العالمية

الاجتماع الرابع للفريق العامل المعني بالتمويل المستدام
جنيف، ٢٧-٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١

٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١
EB/WGSF/4/3

تقرير اجتماع الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام

١- عقد الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام اجتماعه الرابع افتراضياً في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١. وترأس الاجتماع السيد بيورن كوميل من ألمانيا ومعه نواب الرئيس التالية أسماؤهم: السيد إدريسو ياكوبو من غانا، والسيدة موتيا حسن من إندونيسيا، والسيد راؤول فارغاس خواريز من المكسيك، والسيدة شفق مكوار من السودان (عوضاً عن السيدة منى مشارك الحديجي من تونس).[١] وحضرت الاجتماع ٩٠ دولة عضواً ومنظمة واحدة من منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

٢- وألقى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية (المنظمة)، الدكتور تيدروس أدحانوم غيبريسوس، كلمة افتتاحية أبرز فيها التحديات التي تواجهها المنظمة فيما يخص نموذج التمويل الحالي، وسبب أهمية عمل هذا الفريق العامل لمستقبل المنظمة. وذكر المدير العام أن اعتماد المنظمة على المساهمات الطوعية لتمويل أكثر من ٨٠٪ من الميزانية البرمجية المعتمدة يهدد قدرتها على إنجاز عملها المعياري على نحو محايد عالمي المستوى، بما يلبي توقعات الدول الأعضاء. ومع أكثر من ٢٠٠٠ منحة لكل منها متطلبات إبلاغ مختلفة، فإن الجهود المستمرة في مجالي جمع الأموال وإدارة المساهمات تحول الانتباه والموارد بعيداً عن العمل التقني الذي عدّه رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة المصدر الرئيسي لانعدام الكفاءة. وقد أُشير إلى إشكالات التمويل في العديد من الاستعراضات بشأن الاستجابة العالمية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وأداء المنظمة، بما في ذلك التوصيات المفصلة الصادرة عن الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجائحة. وأكد المدير العام أن الاستثمار في المنظمة الآن من شأنه أن يسهم بشكل كبير في تجنب ما أُهدر من تريليونات الدولارات أثناء الجائحة، وأن إحداث نقلة نوعية في التمويل تشارك فيها جميع الدول الأعضاء وتصدر عنها جميعها يمكن أن يشكّل دفعة حقيقية للمنظمة إلى الأمام.

٣- واقترح الرئيس، في إطار ملاحظاته الافتتاحية، أن يُعقد الاجتماع الخامس للفريق العامل خلال الأسبوع الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١. وأشار أيضاً إلى الروابط بين عمل الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام والعديد من مبادرات التمويل الصادرة مؤخراً. كما ترتبط ولاية هذا الفريق، داخل المنظمة، بعمل الفريق العامل للدول الأعضاء المعني بتعزيز تأهب المنظمة واستجابتها للطوارئ الصحية، فضلاً عن ارتباطها بحوكمة المنظمة. وتبرز هذه الروابط هذه التوقعات الكبيرة والانعكاسات الأوسع لعمل الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام.

٤- وأحاطت الأمانة الفريق العامل بالتعليقات والانطباعات المستمدة من جلستي "التحليل المعمّق" بشأن النهُج المتبعة لتحديد أولويات الميزانية الأساسية نزولاً عند الطلب الوارد في تقرير الاجتماع الثالث للفريق العامل. وأشارت الأمانة إلى أن المناقشة بشأن تحديد الأولويات لا تخلو من تحديات لأن وضع ميزانية كل برنامج يجري

١ السيد ترافيس باور، ممثلاً السيدة برونوين فيلد من أستراليا.

باتباع نهج ينطلق من القاعدة إلى القمة، ويبدأ من تحديد الأولويات على المستوى القطري، يليه المستوى الإقليمي، ومن ثم المستوى العالمي. وفي هذا الصدد، فإن الميزانية النهائية هي فعلاً نتاج/ نتيجة عملية مفصلة لتحديد الأولويات على مستويات المنظمة الثلاثة.

٥- وتعقيباً على الإحاطة التي قدمتها الأمانة، اقترح الرئيس على الفريق العامل أن يطلب إلى الأمانة تقديم عرض أكثر شفافية لعملية تحديد الأولويات المضطلع بها في إطار وضع الميزانية البرمجية. وأيدت الدول الأعضاء هذا المقترح. كما أشارت عدة دول أعضاء إلى ضرورة النظر في عملية وضع الميزانية بالنسبة لأي مبادرات جديدة تقترحها الأمانة، فيما يتصل تحديداً بتقدير ميزانيتها وإدراجها في الميزانية ومسائل الحوكمة المتصلة بذلك. وفي الختام، اقتُرح تكليف الأمانة بتقديم عرض شفاف عن عملية تحديد الأولويات في إطار وضع الميزانية البرمجية المقبلة، على أن يشكّل ذلك جزءاً من توصيات الفريق العامل إلى المجلس التنفيذي.

٦- أحاط نواب الرئيس والرئيس بعد ذلك الفريق العامل على نتائج مناقشات اللجان الإقليمية بشأن التمويل المستدام بالنسبة للجان الإقليمية الأربع التي اجتمعت حتى الآن، وهي اللجان الإقليمية لأفريقيا والأمريكتين وأوروبا وجنوب شرق آسيا. وسُلّط الضوء على أن التعليقات الواردة من اللجنتين الإقليميتين لشرق المتوسط وغرب المحيط الهادئ ستؤخذ في الاعتبار في المناقشات المفضية إلى إعداد التقرير النهائي. وطُلب إلى اللجان الإقليمية أن تدلي بآرائها وتعليقاتها استناداً إلى الأسئلة الخمسة الواردة في تقرير الاجتماع الثالث للفريق العامل، وعلى النحو المبيّن في الفقرة ٢٧ من الوثيقة EB/WGSF/3/3.

٧- وبناءً على طلب عدة دول أعضاء في كل من الفريق العامل واللجان الإقليمية، دُعي المراقب المالي للمنظمة إلى الاجتماع لشرح ولاية ونطاق لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاشتراكات والمنهجية المستخدمة في حساب جدول الاشتراكات، وحظي هذا العرض بتقدير كبير.

٨- وأشارت دول أعضاء عديدة إلى أن الاشتراكات المقدرة تمثل عائداً استثمارياً جيداً جداً بالنسبة إلى المنظمة، وأن الكثير من الاستثمارات الأخرى لا تحقق هذا العائد الكبير. وأخذ العديد من الدول الأعضاء الكلمة وأعرب الكثير منها عن تأييد قوي للتوصية بزيادة الاشتراكات المقدرة. كما كان هناك توافق كبير في الآراء بين تلك الدول الأعضاء على أن أي زيادة محتملة ينبغي أن تكون تدريجية، وأن تُراعى أيضاً قدرة الدول الأعضاء على السداد لتمكينها من التهيؤ ومناقشة المسألة داخلياً ووضع توقعات سليمة، رغم أن بعض الدول الأعضاء أبرز الحاجة إلى عدم تأخير المرحلة الأولى من تلك الزيادة. وطُلب تقديم المزيد من الإيضاحات بشأن تفاصيل الزيادة المحتملة في الاشتراكات المقدرة؛ علماً أنه يلزم أن يواصل الفريق العامل مناقشة هذا الأمر والموافقة عليه.

٩- وهناك دول أعضاء أيضاً أعربت عن قلقها من احتمال زيادة الاشتراكات المقدرة، ومن بينها دول أشارت إلى أنها قد لا تكون في وضع يمكنها من زيادة اشتراكاتها، وخصوصاً بالنظر إلى التحديات المالية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩. وحثّت بعض الدول الأعضاء الفريق العامل على تقصي جميع الآليات المتاحة، بما في ذلك نموذج استرداد التكاليف الذي تطبقه المنظمة، وزيادة المساهمات الطوعية الأساسية، ونماذج الصناديق والبرامج الأخرى غير المعتمدة على الاشتراكات المقدرة.

١٠- وشدّدت الدول الأعضاء على أهمية إجراء مزيد من الإصلاح في مجال الحوكمة بالاقتران مع أي زيادة في الاشتراكات المقدرة، فضلاً عن تعزيز الشفافية والكفاءة والمساءلة، مثلاً عن طريق زيادة شفافية عرض عملية تحديد الأولويات ووضع ميزانيات المبادرات الخاصة. وشملت الأمثلة الأخرى المطروحة عن الشفافية تقديم تقارير إلى الدول الأعضاء تُظهر كيف استُخدم التمويل المرن في معالجة المسائل الهيكلية في المنظمة أو جيوب الفقر، أي تبيّن التمويل على مستوى تفصيلي أدق.

١١- وتطرقت عدة مداخلات إلى نموذج تجديد الموارد. وفي حين أثيرت شواغل بشأن كيفية تطبيق هذا النموذج على المنظمة، فقد أُبدي استعداد لمواصلة استكشاف هذا الخيار.

١٢- وأطلع الرئيس الفريق العامل على المشاورات غير الرسمية مع الجهات المانحة من الدول الأعضاء والمؤسسات، وكذلك مع ممثلي تحالف اللقاحات (غافي) والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والبنك الدولي، بشأن نموذج تجديد الموارد، بعد مفاتحة تلك الجهات الفاعلة على النحو المتفق عليه في الاجتماع الثالث للفريق العامل. وأخذت عدة دول أعضاء الكلمة وأعربت عن تأييدها لمواصلة استكشاف نموذج تجديد الموارد، مشددة على أنه لاتزال هناك أوجه عدم يقين وأسئلة حول الموضوع. وتتعلق العديد من الأسئلة بهياكل الحوكمة المختلفة للجهات الصحية الفاعلة التي تدير حالياً عمليات تجديد الموارد وسُبل مواءمة التجديد مع حوكمة المنظمة. وأعربت الدول الأعضاء بشكل عام عن رغبتها في مواصلة تقصي إمكانية تطبيق نماذج تجديد الموارد المُحدّدة للمنظمة، والاعتراف في الوقت نفسه بأهمية مواصلة وضع نموذج مصمم خصيصاً ليناسب ولاية المنظمة ونطاقها الواسع، فضلاً عن حوكمة المنظمة، حيث تشكّل عملية تحديد الأولويات وصنع القرار من اختصاص الدول الأعضاء، وينبغي أن تظل كذلك.

١٣- ونظر الفريق العامل في هيكل التقرير النهائي وعملية إعداده ومضمونه، حيث من المقرر عرضه على المجلس التنفيذي في دورته الخمسين بعد المائة (من خلال الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة). وأُعرب عن تأييد واسع لمقترح الأمانة بأن يتضمن هيكل التقرير ومضمونه الأجزاء الرئيسية الخمسة التالية:

- مقدمة تشمل معلومات أساسية عن الفريق العامل وولايته ونطاق عمله؛
- التحديات الأساسية التي يتعين على الفريق العامل التصدي لها؛
- موجز لأعمال الفريق العامل؛
- ملخص التعليقات الواردة من جميع اللجان الإقليمية؛
- توصيات الفريق العامل المقدمة إلى المجلس التنفيذي.

١٤- وإضافة إلى ذلك، قُدمت اقتراحات لتحسين هيكل التقرير، من قبيل إدراج تحليل للتحديات الرئيسية، بما يسهّل على المجلس التنفيذي التوصل إلى مقرر إجرائي أو قرار محتمل بهذا الشأن، وملحق يبين بالتفصيل مستويات الاشتراكات المقدرة لكل دولة عضو في إطار مختلف السيناريوهات وبيانات أخرى عن الميزانية قد تلزم لدعم الدول الأعضاء في اتخاذ القرارات. وأثارت عدة دول أعضاء أيضاً مسألة الحاجة إلى إيصال توصيات الفريق العامل بوضوح إلى أجهزة أخرى في الحكومات الوطنية، بما فيها وزارات الخارجية والمالية، وربما حتى على مستويات القيادة العليا، فضلاً عن إثارة المسألة في المنتديات التي تشارك فيها وزارات الخارجية ووزارات المالية وكبار القادة.

١٥- وفيما يتعلق بعملية إعداد التقرير النهائي، اتفق الفريق العامل على أن الدول الأعضاء ستُدعى إلى تقديم مقترحات خطية بالتوصيات وإرسالها على عنوان بريد إلكتروني مخصص لهذا الغرض بحلول يوم ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١. وستُعدّ هيئة المكتب بعد ذلك مسودة أولية للتقرير سيجري تعميمها لالتماس تعليقات خطية عليها قبل انعقاد الاجتماع الخامس للفريق العامل في كانون الأول/ ديسمبر. وشددت الدول الأعضاء على ضرورة تلقي المسودة الأولية للتقرير في أقرب وقت ممكن لإفساح المجال أمام إجراء مشاورات واسعة بين الوزارات قبل انعقاد الاجتماع الخامس.

١٦- وبخصوص التوصيات المقرر إدراجها في التقرير النهائي للفريق العامل، أخذت الدول الأعضاء الكلمة لإبداء بعض الأفكار الأولية. وبناءً على المداخلات، اقترح الرئيس سبعة مواضيع رئيسية غير شاملة للتوصيات التي قد تنبثق من المناقشات، ألا وهي:

- تعزيز وزيادة الشفافية والمساءلة عموماً بشأن عملية وضع الميزانية في المنظمة، بما يشمل عملية تحديد الأولويات. وينبغي أن يشمل ذلك الشفافية في تحديد الأولويات على مستويات المنظمة الثلاثة.
- التمويل المرن للميزانية الأساسية.
- إحداث زيادة في الاشتراكات المقدرة باتباع نهج تدريجي وضمن إطار زمني متفق عليه. وينبغي أن توازن أي زيادة مقترحة بين الطموح والواقع، وأن تراعي القيود المالية في الدول الأعضاء.
- وضع توصية بشأن تقصي إمكانية إنشاء آلية لتجديد الموارد تتوافق مع حوكمة المنظمة.
- مسائل الحوكمة/ الإصلاح، بما يشمل رقابة الدول الأعضاء على المُخرجات والمبادرات، فضلاً عن تقدير تكاليف القرارات والمقررات الإجرائية.
- تكثيف العمل وإنجازه فوراً بشأن تخفيف تخصيص المساهمات وربما توسيع قاعدة المانحين.
- المسار الذي ينبغي أن يسلكه المجلس التنفيذي في مجال اتخاذ القرارات وتنفيذها.

١٧- وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لمحاولة تجميع التوصيات، وأُدلي بعدة تعليقات دعماً للفريق العامل وولايته. وسلّط أحد الوفود الضوء على أن جائحة كوفيد-١٩ مازالت تحدّ من مشاركة العديد من الوفود في المناقشات، بينما أشار الرئيس إلى أن العدد الكبير من المشاركين في كل اجتماع من اجتماعات الفريق العامل يسلط الضوء على مدى شمولية العملية. واتفقت الآراء على أن تجميع المواضيع يمثل قائمة غير حصرية بالخيارات الممكنة للتمويل المستدام للمنظمة لكي تنظر فيها الدول الأعضاء. وأُدلي بعدة تعليقات وطُرحت عدة أسئلة رداً على المواضيع الرئيسية المقترحة من الرئيس، الذي رحب بالنقاش القوي وأقر بأن التوصيات لا يستبعد بعضها بعضاً، بل ينبغي النظر إليها كحزمة واحدة. وسلّط الرئيس كذلك الضوء على أنه سيُسعى إلى تحقيق توافق في الآراء أثناء النظر في التقرير النهائي، وشجع الدول الأعضاء على مواصلة تقديم مقترحاتها حتى يوم ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١. وشدد الرئيس أيضاً على أن ليس من الضروري في هذه المرحلة أن تتخذ الدول الأعضاء قراراً ملزماً، بل أن تقدم بالأحرى مجموعة توصيات إلى المجلس التنفيذي لتمكينه من مناقشتها.

١٨- واتفق الفريق العامل على أن يعقد اجتماعه الخامس في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١.

= = =